مـــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

كيف يمكن إنقاذ تجربة ما بعد ٢٠٠٣؟

الكاتب و الباحث : محمد الوائلي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

كيف يمكن إنقاذ تجربة ما بعد ٢٠٠٣؟

الكاتب و الباحث : محمد الوائلي

يمثل موضوع تشخيص الإخفاقات وتحديد سُبل انطلاق عملية التنمية مادة ثرية بالنسبة للكثير من الكتّاب والباحثين والمفكرين في العراق. ومن الملاحظ أن الكثير من الآراء والنقاشات تدور في الدائرة الصحيحة وتؤشر الى مواطن خلل مهمة، ولكنها تتباين في تحديد المشاكل ومسبباتها.

يركّز هذا المقال على مناقشة ما أورده الباحث إبراهيم العبادي في مقاله "العراق بعد احتلاليّن غربيين" [1]حيث تطرّق الى طبيعة المجتمع العراقي وإشكالية تحقيق التنمية فيه، وكذلك مناقشة [2] الرأي القائل بان فشل النخب العراقية في تحقيق التنمية يكمن أساساً في العجز عن بناء المؤسسات في البلد.

يحاول هذا المقال تحديد ما هو المطلوب من اجل الموائمة بين التشخيصيّن لأزمات عراق ما بعد 2003.

مشاكل أم أعراض؟

عند التعمق في المشاكل وتفاصيلها سيما بعد مرور فترة زمنية طويلة عليها، تصبح التحليلات والتشخيصات اكثر دقةً ويتكوّن فهماً اكثر نضجاً لدى المتابعين والنخب في العراق. يمكن ملاحظة ذلك عندما تتكوّن قناعة بأن ما كان يعتبر مشكلة في السابق هو في الحقيقة أحد أعراض مشكلة أخرى اكثر عمقاً وتعقيداً. وهذا الأمر طبيعي فيما يخص مشاكل التنمية والتطوير لأنها بطبيعتها مشاكل شائكة، وابرز خصائص المشاكل الشائكة عدم إمكانية تحديد نقطة بداية واحدة لها.

ولعل افضل مثال على ذلك هو النقد الموجه للنخب السياسية العراقية ومفاده أنها لا تملك الإرادة والرغبة في القيام بمهامها وتحمّل مسؤولياتها. ولكن الدراسات والتجارب تشير الى أهمية معرفة فيما لو كانت هذه النخب قادرة أصلاً على أن يكون لها دور فاعل في المجتمع. فغالباً ما يتم إهمال قضية اهم واكثر تجذراً وهي إن هذه النخب قد لا تملك فهماً كاملاً لمدى تعقيد المهمة ولا تمتلك المعرفة والخبرة المناسبة للقيام بمسؤولياتها بطريقة جيدة [3]. فهي نخب كانت في حقبة المعارضة تمارس العمل السياسي، ولكنها عندما استلمت الحكم بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن تمتلك المهارات والقدرات لإدارة الدولة والمجتمع وإطلاق عملية التنمية خصوصاً في ظروف العراق الصعبة، مما اضطرها إلى اكتساب الخبرة اثناء محاولاتها لإدارة دفة الحكم في ظل تحديات

---

[1] إبراهيم العبادي – العراق بعد احتلاليّن غربيين– مركز رواق بغداد– 2025

[2] حيدر الخفاجي – نقاش خاص حول المقال "العراق بعد احتلاليّن غربيين"

[3] Joseph Grenny et. al – Curicial Influence – McGraw Hill – 2023

أمنية وسياسية في غاية التعقيد. وحتى الخبرة التي اكتسبتها بعد ٢٣ سنة من استلام الحكم في العراق، من خلال إدارة الأزمات والصمود أمام التحديات الكبرى، الاّ أنها في جوانب أخرى كانت عاجزة عن تحقيق التقدم والتنمية لأنها لم تجهد نفسها بالاطلاع على علوم الحوكمة وإدارة الدولة العصرية والتي هي علوم مُتاحة ويمكن دراستها وتطبيق مبادئها.

لذلك فإن التحدي الأهم اليوم هو كيفية تطوير هذه التجربة وتجاوز إخفاقها وتحويل الجوانب المشرقة فيها الى نهج يمكن الاستفادة منه في توجيه خيارات وقرارات المسؤولين والمؤسسات في المستقبل. وتحقيق ذلك ليس بالأمر السهل ويحتاج ربما الى زمن طويل ولكنه ضروري من اجل تثبيت تجربة الحكم ما بعد ٢٠٠٣ و ترسيخ الاستقرار وخلق فرص الازدهار على المستويين المتوسط والبعيد، وهو يمثل البنية التحتية لتشخيص مشاكل الدولة والمجتمع واقتراح وتنفيذ حلول لها مستوحاة من التجارب العالمية وتنسجم في الوقت ذاته مع طبيعة المجتمع العراقي.

ينطبق الأمر على ما أشار أليه الأستاذ العبادي في مقاله "العراق بعد احتلالين غربيين" [4] حول طبيعة المجتمع العراقي وكيفية التعامل معه. فانا اتفق معه في أن فهم طبيعة المجتمع العراقي مقدمة أساسية من اجل تحقيق التقدم وينبغي أن تكون مادة أساسية للدراسات والبحوث المنهجية. وهذا ما تؤكده الباحثة الانثروبولوجية "ماري دوغلاس" حيث تقول أن المؤسسات ليست مستوحاة من ثقافة المجتمع فقط وإنما تُثبِّت هذه الثقافة وتعيد توليدها [5]. وعليه يكون من الضروري فهم ثقافة المجتمع من اجل بناء مؤسسات تنسجم معه وتدفعه في الاتجاه الصحيح.

وفقاً لـ "دوغلاس" فان التجمعات البشرية تنقسم الى أربعة أقسام وفقاً لثقافتها المتعلقة بالقوانين والقواعد، وكذلك وفقاً لميلها للتكتل في التجمعات أم تكريسها للفردانية (النزعة الفردية) [6]، فالتجمعات التي تتركّز فيها ثقافة الالتزام بالقواعد والقوانين وتحتل فيه الجماعة مستوى عالٍ من الأهمية هي تجمعات ذات طابع "هيكلي" وهي تشبه الجيوش حيث هناك ترسيخ للطاعة والصرامة ويتم تفضيل مصلحة المجموعة على الفرد. في التجمعات التي لا تفضل القوانين والقواعد ويحتل فيها الفرد وحقوقه الأولوية القصوى نجد ثقافة "الفردانية" هي السائدة ، ومثال على ذلك المجتمعات الرأسمالية التي تؤمن بالسوق الحرة وتقدّس استقلالية الفرد.

أما في المجتمعات التي يُعطى فيها للجماعة قيمة عالية ولكن لا توجد قوانين وقواعد صارمة، فهي مجتمعات قائمة على الـ " مساواة " وهي تدار بأسلوب يشبه أسلوب إدارة الاجتماعات في بعض المنظمات التي لا تتخذ قراراتها الاّ بالإجماع. فهي لا

---

[4] إبراهيم العبادي – العراق بعد احتلاليّن غربيين – مركز رواق بغداد– 2025

[5] Mary Douglas – How Institutions Think – Syracuse University Press – 1986

[6] Mary Douglas – Natural Symbols – Routledge – 1970

تريد فرض قوانين وقواعد محدّدة على أفرادها الاّ ما يتم اختياره بالإجماع وبرضى الجميع. أما المجتمعات التي تركّز بصورة كبيرة على القوانين والقواعد ويشعر فيها الفرد انها تقيّده وتُضعفه ولكن في نفس الوقت لا توجد اهمية كبرى للعمل الجماعي فهي تجمعات "جبرية" يعاني فيها الفرد من الضيق والكبت وتحكم قوانين واردات اعلى منه على وضعه. ولعل وصف الأستاذ العبادي للفرد العراقي بانه يعاني من "العجز المتعلم" ويشعر بان المؤامرات الخارجية والعداوات التاريخية هي التي تحرك كل شيء في بلده في حين لا يعير للعمل الجماعي أهمية كبرى. وهذا مما يؤدي إلى تناحر وتنافس مستمر، بالذات على المستويات الاستراتيجية العليا ، وهو وصف اقرب الى تصنيف الباحثة "دوغلاس" الرابع.

هذا التناحر والتنافس يجعل الوصول الى الاتفاق عملية مضنية وفقاً للقاعدة التي طرحها المفكر "جون كوتر" والتي مفادها أن صعوبة عملية الوصول الى توافق وتحقيق التغيير تزداد تعقيداً كلما ازداد عدد الأطراف من جهة، وكلما ازداد التباين والتناقض في الآراء والمواقف من جهة أخرى [7].

على الرغم من ذلك نرى ان النظام السياسي في العراق هو نظام توافقي قائم على التعدد في كل مفاصله الأساسية، وتساعد الآليات الانتخابية فيه على التشرذم ومحاولة اشراك الجميع في الحكم. وهذا النظام قد تكون له إيجابيات ولكنه لا ينسجم مع طبيعة المجتمع العراقي التي تتميّز بتعدد الانتماءات والمصالح من جهة، وصعوبة العمل الجماعي والمعاناة من العجز المتعلم من جهة اخرى. وعليه فإن النظام التوافقي الذي اصرّت الامم المتحدة على أن يمثل جوهر العملية السياسية في العراق بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ هو نظام يتناقض ولا ينسجم مع طبيعة المجتمع العراقي الحالية [8].

ومن البديهي إن يكون بناء المؤسسات التي تمثل العامل الاهم في تحقيق التنمية في المجتمعات، وفقاً لـ "دارن اچملغو" و"جايمس روبنسون" الحائزيّن على جائزة نوبل للاقتصاد [9]، عملية اكثر تعقيداً عندما يكون تصميم المؤسسات العليا في البلد في حالة تناقض مع طبيعة المجتمع العراقي وخصائصه.

وهذه ليست بالضرورة دعوة الى تغيير شكل النظام السياسي وآلية عمله التوافقية ولكن ينبغي لصانع القرار العراقي فهم طبيعة نظامه الحالية وأسباب العجز عن تحقيق التقدم الذي ينشده المجتمع خلال عقديّن من الزمن.

---

[7] John Kotter – Power and Influence – Free Press – 2008

[8] Toby Dodge – Iraq, Consociationalism and the Incoherence of the State – Nationalism and Ethnic Politics – June 2023

[9] Daron Acemoglu and James A. Robinson – Why Nations Fail – Crown Currency – 2013

أزاء ما تقدم يمكن القول بأن إخفاق النخب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ لا يكمن في عدم رغبتها في بناء المؤسسات، وإنما له علاقة بصورة كبيرة بعدم إدراكها لطبيعة التحدي وفقدان الفهم لما هو مطلوب من اجل بناء مؤسسات قوية ورصينة تنسجم مع طبيعة المجتمع العراقي وقادرة على ترسيخ الاستقرار وتحقيق العدالة والتنمية الشاملة والمستدامة.

خلاصة ومقترحات

إذا كان هناك إخفاق وتقصير في مجال معيّن فهو في المقام الأول يكمن في مجال تطوير القيادات [10] التي تتناول مشاكل التنمية بأسلوب علمي ومنهجي. وعليه نرى إن اهم المؤسسات التي ينبغي التركيز على بناءها هي المؤسسات التي تؤهل هكذا قيادات وتتولى إعداد الكوادر القادرة على البحث في الجوانب الاستراتيجية التي تخص مستقبل البلد، ومنها تشخيص الواقع العراقي بصورة اعمق وبناء مؤسسات تنسجم معه. وكذلك التدريب على حل النزاعات ومهارات التفاوض [11] وابتكار أفكار وحلول واقعية لكل أزمة، وتحويل التحديات إلى فرص للنجاح.

***

[10] محمد الوائلي – أزمة القيادة وتحديات التنمية المستدامة في العراق – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة –2024

[11] محمد الوائلي – الدور التنموي لثقافة حل النزاعات – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة – 2024